(Rau) ، ومشاريع أخرى حدّدت الرؤية الاسرائيلية لمستقبل الجزء الذي وقع تحت سيادتها. وكان على اسرائيل ان تواجه، في العام ١٩٦٧، التوفيق بين رغبتها في توحيد المدينة، والواقع السكاني والتنظيمي الذي نما بشكل متعارض في الجزئين. واختارت السلطة الاسرائيلية أقصر السبل لتحقيق غرضها، والذي تمثّل في توحيد الجزئين قسراً واعتباطاً وبهوية اسرائيلية. ومن هنا بدأت معضلة الادارة الاسرائيلية، ومأساة السكان العرب تحت ادارتها.

وتقوم فلسفة التخطيط التنظيمي للمدينة بعد الاحتلال من واقع الانتصار الذي حققته اسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ اذ يقضي باخضاع القدس العربية لأولويات القدس الاسرائيلية ومجتمعها. وكان نتيجة ذلك ان كرّست اسرائيل مركزية الجزء الاسرائيلي من المدينة، وأكدت تبعية الجزء العربي لهذا المركز. وتحوّلت القدس العربية بحضارتها الى تابع يسير في فلك الجزء الغربي الذي نشأ، أصلاً، كتابع للبلدة القديمة، وتكرّس الانفصال بين الجزئين بانشاء حزام أخضر فاصل، يتّسع ويضيق حسب طبيعة المنطقة، بحيث تتحوّل المدينة القديمة الى مكان للزيارة، والقدس الغربية الى مكان للعمل والمعيشة.

كما امتدت آثار تلك الفلسفة الى المدينة القديمة من الداخل؛ اذ لجأت اسرائيل الى اخراج حوالى عشرين ألف مواطن عربي منها بحجة ارتفاع كثافة السكان داخلها؛ الاّ انها وجدت متّسعاً لاسكان أكثر من خمسة آلاف يهودي في الاملاك العربية المصادرة. يضاف الى ذلك، ان المناطق التي هدّمتها لم يجر تشييدها من جديد بما يليق بمدينة أثرية تحوي أبنية تاريخية قديمة، بل على العكس من ذلك طمست معالمها، وأعادت تصميم طرقها، وممراتها، وأبنيتها، بشكل يختلف عن الاصل، فكانت الصورة النهائية تخطيطاً وعمارة هجينين لا يمتّان الى الماضي والمحيط بصلة، ولا يتّصلان بالحاضر الاّ بالخدمات الحديثة التي وفّرتها السلطة للسكان الجدد(١٣).

وفي اطار خطة تهويد القدس، تمّ تطويق المدينة بطوق من المستعمرات والاحياء السكنية اليهودية، بهدف حصار المدينة وعزل التجمّعات السكانية العربية في الضواحي عنها، ووقف النمو العمراني العربي فيها. وتحرص المخططات الاسرائيلية على عدم السماح لعدد السكان العرب في المدينة ان يتجاوز ثلث مجموع السكان، وجعل المدينة القديمة متدنّية من حيث المساحة والسكان، وتكييف تخطيط المدينة لتصبح قادرة على تقديم خدمات سياحية، وتهيئة أوضاعها لتستجيب لضرورات توسيع السياحة، وتحويل المدينة القديمة الى مجمّع للمزارات، وتحويل سكانها الى قائمين على هذه المزارات، أو لتأدية خدمات سياحية، وتحويلها، بالتالي، الى متحف أثري(١٤).

وخارج الحدود البلدية، جرى التخطيط في العام ١٩٧٤ لاقامة ثلاث مناطق صناعية، جرى استكمالها في العام ١٩٨٧ على حساب الاملاك العربية والسكان العرب الذين أصبحوا يشكّلون جزيرة عربية وسط بحر يهودي(١٥).

التمييز على صعيد البناء: تدّعي البلدية بأن العرب يتمتّعون بحرية بناء مساكنهم، وان القروض المالية والعقارية متوفّرة لانشاء بيوت جديدة لهم وتحسين بيوتهم القائمة، وانه تمّ اصدار حوالى ١٤٠٠ رخصة بناء ما بين العامين ١٩٧٦ و١٩٨٠. واذا كنّا لا نناقش صحة هذا العدد، الاّ أننا نتساءل عن نسبته بالنسبة الى الاستيطان والاسكان الاسرائيلي فيها؟ وتكفي الاشارة الى الرقم الذي يحدّده مخطط القدس الكبرى، وهو اقامة خمسة الى ستة آلاف شقة سكنية سنوياً. ومن ناحية أخرى، لقد وضعت البلدية عراقيل عديدة، تعلّق جانب منها بعراقيل ادارية، وجانب آخر